من تراب الطريق! (٢٤٠)

الخيط الرفيع بين الشفافية والتلصص ! (*)

بغض النظر عن دوافع نشر تعاقدات الجامعة الأمريكية على تقديم خدمات استشارية فى الظاهر ومعلوماتية فى الواقع إلى الجيش الأمريكى، فإن هذه التعاقدات تترجم عن واقع اختراق مصر بمجموعة من الأساليب المتنوعة تتوارى الأغراض من خلفها إتقاء لما يحظره ويجرمه القانون لكل إفشاء أسرار عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو حربية ... إلخ ! ومن سنوات كتب الدكتور لويس عوض عن الاختراق الثقافى لمصر، أما ما يجرى الآن لحساب الأجهزة المخابراتية أوالجيوش الأجنبية من تستر وراء صيغ مختلفة لجمع هذه المعلومات بمأمن من ملاحقة القانون، فيشكل فى واقعه محظورات يجرمها القانون ويفرض لها عقوبات غليظة ما بين السجن المشدد الذى قد يصل إلى التأبيد وفى بعض الصور إلى الإعدام !

ومن الغفلة أن نستسلم لهذه الاختراقات ولها مسميات أخرى فى القانون، لمجرد أنها تتستر وراء صيغ وأشكال قد تبدو بريئة فى ظاهرها، ولكنها لا تنتمى فى الواقع إلى البراءة أو التجرد، بل هى توطئ بما تجمعه من معلومات للهيمنة على الواقع المصرى وجمع ما يساعد على تحقيق هذا الغرض وتسيير الأمور فى الاتجاه الذى يوافق مطالب ومآرب الخارج، ولا يبالى بمطالب مصر وحقوقها ومصالحها !

لم تقتصر هذه الظاهرة على الدور " المعلوماتى " الذى تمارسه الجامعة الأمريكية من سنوات، ولا على البحوث المختار موضوعاتها بعناية لتغطية

(*) المال ٢٠٠٩/٤/٨

جمع المعلومات عن النشاط الدينى مثلا حيث تتحول البحوث إلى " تقارير " فى الواقع يتم فرزها وتمشيطها فى عمل معلوماتى يعرف أغراضه، أقول إن هذه الظاهرة لا تقتصر على الجامعة الأمريكية، فقد أخذت تتعدد فى بر مصر الجامعات الأجنبية المختلفة، والمراكز البحثية، والجمعيات الحقوقية ولا أقصد الكل، وغيرها من تشكيلات تتخذ أهدافا ثقافية علمية فى الظاهر، وغرض بعضها فى الباطن استقصاء حال الداخل المصرى، وتجميع المعلومات والأسرار التى يمنع القانون إفشاءها ويجرم هذا الإفشاء أو التسريب فى بابى جرائم أمن الدولة من جهة الخارج والداخل فى المدونة العقابية المصرية التى تضمنها قانون العقوبات والقوانين المكملة والمساندة له !

يساعد على تفشى هذه الظاهرة فى بحبوحة، أن الأمن المصرى مشغول بالداخل واحتقاناته - عن الرصد والمتابعة والتمحيص الدقيق الواجب لهذه الأنشطة التى تتلصص بمسميات مختلفة على الداخل المصرى، ويساهم أيضا فى هذه البحبوحة تراجع الثقافة بوجه عام، والإقبال بسبب المظهرية أو الثراء أو تراجع الدرجات أمام تسعيرة مكتب التنسيق - على الجامعات والمعاهد الأجنبية، وعدم الالتفات إلى ما يبث فى الدراسة من برامج بحثية لا تستهدف فى الواقع إلاّ جمع تقارير فى صورة بحوث يكتبها الطلاب بحسن نية، ولا تلتفت إليها الآليات الأمنية المشغولة بهموم داخلية كثيرة تصرف عنها صفاء الرؤية لما يجرى من وراء الكواليس استهدافاً لأمن مصر القومى !

وصول الصحيفة التى نشرت صور بعض تعاقدات الجامعة الأمريكية بالقاهرة مع الجيش الأمريكى، يغدو أمراً لافتا، ولكن الأكثر منه لفتا للنظر - أن يصرح مستشار الجامعة أنه لا يعرف تفاصيل العقد المنشور ٢٠٠٩/٤/٦ ليعلق عليه !.. أليس هذا غريبا أن يغيب أمر العقد وتفاصيله وخلفياته ودهاليزه عن المستشار المصرى للجامعة الأمريكية بالقاهرة، بينما تصل صحيفة خاصة إلى صور لهذه التعاقدات ؟!!

ظنى أنه يتعين فتح هذا الملف بعين الحذر والفطنة، والمراقبة والفحص، حتى لا تترك مصر نهباً لمن يريد التلصص عليها .. هذا الحذر لا يستهدف تقطيع جسور التواصل الثقافى والمعرفى، ولا هو يتجاهل جوانب وأدوارا طيبة قدمتها وقامت بها مراكز بحثية وجامعات أجنبية ومنها الجامعة الأمريكية التى أدت دوراً ملموساً وقدمت خريجين أكفاء فى شتى المجالات . ما أقصده هو التحرز من عدم خلط الأوراق، لتبقى الجسور الثقافية قائمة بدورها فى صدق شفاف برىء من ارتباطات تثير علامات استفهام، وقد تشكل خطرا على أمننا القومى . أمن مصر القومى أغلى من أن يترك للنوايا الحسنة !